الفصل الثاني عشر

بحوث السياسة والقرارات السياسية

بقلم إدوارد ب. سانت جون

لقد تغير مشهد سياسة التعليم العالي تغيراً كبيراً على مدى العقدين الماضيين من الزمن. فقد ظل موظفو الجامعات يضغطون على المسؤولين العامين للحصول على دولارات الضرائب، كما يوثق ذلك ثيلين بطريقة بليغة (في الفصل الثاني). غير أن معظم المشرعين في الولايات لم يعودوا يأخذون الادعاءات عن الإنتاجية الاقتصادية والاستثمار العام على محمل الجدّ. وبدلاً من ذلك، فإن الحجج المؤيدة للخصخصة، وتقليص الدعم الضريبي، ومساعدات الجدارة، والخضوع للمساءلة عن الدولارات العامة هي التي تؤثر على السياسة الاتحادية وسياسة الولايات (الجزآن الأول والثاني).

وفي هذا السياق السياسي، فإن مسؤولي الجامعات قد أجروا تعديلات تدريجية في الأسس المنطقية التي يستخدمونها حججاً للحصول على التمويل العام (تراميل، الفصل التاسع)؛ بينما شرعت جامعات البحوث العامة في استخدام تسعير الكليات الخاصة وإستراتيجيات مساعدات الطلبة (هوسلر، الفصل الثامن). فبعد أكثر من عشر سنوات من التجارب في إستراتيجيات التعليم عن بعد، صار من الواضح أن التعليم عن بعد لم يحل مشكلة كلفة الكلية في الولايات المتحدة (فارمر، الفصل العاشر). فالاقتصاديات ذات الحجم الكبير لا تزال مراوغة لم تتحقق، حتى عند استخدام التقانات الجديدة. وهكذا فإن الكليات والجامعات في كلا القطاعين العام والخاص في مجال التعليم العالي تواجه تحدي تطوير أسس منطقية جديدة تأسر جماهير الناس وصناع السياسة معاً بدرجة تكفي لإثارة استثمار فكري عقلاني في التعليم العالي.

ولعل هذه السياسات الجديدة ولا سيما عملية الخصخصة – قد زادت كفاءة استعمال دولارات الضرائب زيادة هامشية (سانت جون 2003). ومع ذلك فقد كان للخصخصة نتيجة غير مقصودة كذلك: وهي زيادة عدم المساواة في معدلات تسجيل خريجي الثانويات

من اللاتينيين والسود في الكليات بالمقارنة مع البيض (سانت جون 2002، 2003). وقد بدأ بعض الباحثين وصناع السياسة عملية إعادة تفكير في الافتراضات المستخدمة في بحوث السياسة (اللجنة الاستشارية بشأن الدعم المالي للطلبة 2002؛ وفوغل 2000؛ وسانت جون 2003)، ولكن هذه العملية بعيدة عن الكمال. فلم يعد هناك توافق آراء في الأسس المنطقية التي ينبغي استخدامها أساساً لقرارات السياسة في تمويل التعليم العالي (بارسونز، الفصل الحادي عشر)، ولكن هناك فرصة للمشاركة في الخطاب الأكاديمي والسياسي بخصوص الأسس الممكنة. وقد يحب الباحثون أن يعتقدوا أنهم يقودون الخطاب حول السياسة العامة في التعليم العالي، ولكن يظهر أن كثيراً من البحث يظل في الهامش على جوانب صنع السياسة.

وختماً لهذا المجلد، أقترح نهجاً جديداً لمعالجة بحوث السياسة. فأولاً، وكطريقة لإلقاء مزيد من الضوء على المشكلات التي تواجه الباحثين في السياسة، أنظر في طريقة تأثير السياسة على الباحثين في التعليم العالي. ثم أعود للنظر في مشكلة النظرية، مقترحاً طريقة لاستخدام نظرية العدالة (راولز 1971، 2001) كأساس لإعادة التفكير في الأسس المستخدمة في البحث في الإصلاحات التعليمية وتمويل التعليم العالي. وأختتم باقتراح إستراتيجيات للبحث في السياسة تدرك الطبيعة السياسية لهذا البحث.

سياسة البحث في السياسة

توضح مراجعات السياسة الاتحادية بشأن المساعدات المالية للطلبة أن أبحاث المجرى الرئيسي السائد لم تؤثر على السياسة. وأن قرارات السياسة ظلت من الناحية الجوهرية سياسية في العقود الأخيرة (هيرن 1993، 2001؛ هيرن وهولدزوورث، الفصل الثالث؛ وبارسونز، الفصل الحادي عشر). وبدلاً من ذلك، فإن معظم البحث الظاهر للعيان والمستخدم مثل حجة لصالح التمويل العام للتعليم العالي (مثل حالات تشوي 2002؛ وكنغ 1999 ب؛ والمركز الوطني لإحصائيات التعليم 1997 آ) قد تم تركيبه لتأييد الأسس المنطقية للمحافظين الجدد والليبراليين الجدد. وبعبارة أخرى، فإن البحوث قد استخدمت لعقلنة سياسات جديدة، بدلاً من إعلام عامة الناس وتطوير السياسة. ولذا فإن من المهم النظر

في الكيفية التي استخدم فيها بحث السياسة في أسس منطقية محافظة جديدة وليبرالية جديدة. وسأراجع مثالين حديثين أدناه، ثم الخص بضع دراسات استعملت إطارا أكثر توازناً.

البحث الداعم لأسس المحافظين الجدد المنطقية

منذ منتصف الثمانينيات كان المحافظون الجدد يبحثون عن تفسيرات لعدم المساواة في مجموعات الدخل المختلفة في مجال فرص ما بعد الحداثة. فقد جادلوا في بادئ الأمر بأن الفوارق في رياضيات المدارس الثانوية تفسر حالات التفاوت التي راحت تتطور بعد عام 1978 (بيلافين وكين 1990)، وهذا موضوع تطور على مدى العقد الماضي من الزمن. إن فحص مثالين من هذا التوجه في البحث يمكن أن يساعد على توضيح كيفية اندماج بحث السياسة مع عملية الدفاع عنها. فالتحليلات الممولة اتحادياً لقواعد البيانات الطولانية (مثل الدراسة التعليمية الوطنية الطولانية عام 1988 وملحقاتها) تقدم أحد هذه الأمثلة. فعلى امتداد عشرات السنين، ظل المجلس الوطني للإحصائيات التعليمية يصدر تقارير تتجاهل دور مساعدات الطلبة المالية في تعزيز الاستيعاب. فالتحليلات التي تستعمل هذا النموذج (الدراسة التعليمية الوطنية الطولانية 1997 آ، 1997 ب، 2000) تتجاهل منهجياً فكرة كون التمويل قد يؤثر على السلوك في الالتحاق، حتى عندما تحتوي التقارير على إحصائيات عن المساعدة المالية. والاستنتاج الآتي يبين الموقف التفسيري الذي تتخذ هذه التقارير الاتحادية بصورة نموذجية.

> على الرغم من وجود فوارق بحسب الدخل والعرق العنصري في معدلات التحاق خريجي الثانويات المؤهلين في كليات الأربع سنوات، فإن الفوارق بين الطلبة ذوي الدخل المنخفض وذوي الدخل المتوسط، والآسيويين، والبيض تزول بين الطلبة الذين جلسوا لامتحان الدخول، وأكملوا استمارات القبول، وهما الخطوتان الضروريتان للدوام في كلية السنوات الأربع (المكتب الوطني للإحصائيات التعليمية 1997آ، ص III).

من الواضح أن هذا التصريح يجادل بأن طلبة الأقليات يستطيعون كسب الوصول إلى الكليات ذات السنوات الأربع بأخذ امتحان القبول وملء استمارات الطلب سلفاً[1]. ومن المفارقة الساخرة أن هذا التقرير قدم معلومات تتصل بدور التمويل، والسيطرة على التحضير الأكاديمي. ولكنه فشل حتى في النظر في إمكانية تأثير المساعدة المالية على تسجيل الطلبة ذوي الدخل المنخفض في الكلية برغم اتخاذهم للخطوات التحضيرية[2]. ومثل معظم الدراسات الأخرى التي أجراها المجلس الوطني للإحصائيات التعليمية، والتي حللت الدراسة الوطنية التعليمية الطولانيةَ لعام 1988 (المجلس الوطني للإحصائيات التعليمية 1996، 1997 ب)، فإن هذا التقرير قد تجاهل إمكانية كون تضاؤل المساعدة الطلابية الاتحادية بعد عام 1980 قد أثر في فجوة تفاوت الفرص. وقد وزعت دراسات أخرى على نطاق واسع وهي تستعمل هذا المنطق.

وقد نشر مجلس التعليم الأمريكي مؤخراً مقالة مختصرة حول المجلس الوطني للإحصائيات التعليمية باستعمال الدراسة التعليمية الوطنية الطولانية لعام 1988 لدراسة الوصول. فاستنتج التقرير المختصر أن ثقافة الوالدين هي أهم عامل للتنبؤ بتسجيل الأبناء في الكلية (تشوي 2002)، تاركاً الانطباع بأن عقدين من تضاؤل المنح الاتحادية وتنامي الخصخصة لم تؤثر على نمو التفاوت وعد المساواة في فرص ما بعد التعليم الثانوي. إن طبيعة هذه المزاعم المفرطة عن الوصول الأكاديمي تستوجب إعادة التفكير في النماذج المنطقية المستعملة في الدراسات الاتحادية عن الوصول المالي.

البحوث الداعمة لأسس الليبراليين الجدد المنطقية

ظهر مؤخراً كتاب برعاية مجلس التعليم الأمريكي يعطي مثالاً على الأسس المنطقية للتعليم العالي عند الليبراليين الجدد[3]. والكتاب بعنوان: **تمويل التعليم في كلية: كيف يعمل وكيف يتغير** (كنغ 1999ب)، وهو يتفحص التغييرات في سياسة المساعدات المالية الاتحادية للطلبة في التسعينيات، ولكنه يقصّر في النظر في عواقب السياسات الاتحادية الجديدة. ويركز القسم الأول منه على كيفية عمل المساعدات المالية للطلبة، بالمعنى الفنّي التقني على الأقل، ولكنه يقصّر في النظر في مدى جودة عمل تلك المساعدات بخصوص

هدف الوصول الكامن تحت البرامج الاتحادية. ثم إن مقالات القسم الثاني منه تعطي القارئ معلومات عن التغييرات الأخيرة في المساعدات المالية الاتحادية للطلبة، ولكنها تفشل في تفحص عاقبة هذه التغييرات. فمثلاً يقوم غلاديو وسويل في مقالة بعنوان «المساعدات المالية لا تكفي» (1999) بإعطاء الخطوط الأساسية للسبب الذي جعل تشجيع التعليم ما بعد الثانوي يصبح اهتماماً مركزياً في سياسة أسرة التعليم العالي. ولكنهما يقصران حتى في النظر فيما إذا كانت هناك مساعدات من المنح الطلابية القائمة على أساس الحاجة تكفي لتمكين الطلبة المؤهلين للكلية وذوي الدخل المحدود من التسجيل. وفي المقالة الأخيرة يكشف المحرر عن الموقف الذي أدى إلى هذه التجاهلات: «إن التعليم العالي بصورة عامة، والمدافعين عن المساعدات المالية بصورة خاصة يجب أن يعملوا بقدر المستطاع على تعزيز مشاركة الكليات ومعدل نجاح الطلبة ذوي الدخل المنخفض. وهذا مهم لخلق سجل لما تستطيع المساعدة القائمة على أساس الحاجة أن تحققه عندما تنضم إلى جهود أخرى، ولإظهار التزام التعليم العالي بالفرص التعليمية المتكافئة» (كنغ 199 آ، ص 201).

فهذا البيان واضح. فهو يجادل بأن الأساس المنطقي لتشجيع التمويل والمشاركة الأكاديمية ينبغي أن يكون سائداً في تحليل سياسة المساعدات الطلابية. فهو يجادل بوضوح بأن «المدافعين عن المساعدات الطلابية بصورة خاصة» يجب أن يركزوا بحوثهم على النتائج التي تحرك هذه الحجج. ولسوء الحظ فإن موقف الدفاع هذا يتجاهل أربعة عقود من البحث في الاقتصاديات التي تركز على تأثير الأمور التمويلية على الالتحاق. فهناك أدلة قاهرة من البحث في اقتصاديات التعليم على أن أجور التعليم لها تأثير كبير ومباشر وسلبي على تسجيل الطلبة ذوي الدخل المنخفض (هيلر1997؛ وجاكسون ووذرسبي 1975؛ وليزلي وبرينكمان 1988؛ ومكفيرسون 1987). فالبحث في الاقتصاد والتعليم العالي يوثق كون الطلبة ذوي الدخل المنخفض يستجيبون لمنح المساعدات في قرارات التسجيل، ويثابرون بصورة جيدة كالطلبة الآخرين، ويسيطرون على الأرضية الخلفية وعلى الإنجاز، إذا تلقوا منح مساعدة كافية ومناسبة.

إن كتاب تمويل التعليم في كلية: كيف يعمل وكيف يتغير، يتجاهل إلى حد كبير تأثير الأسعار والمساعدات المالية للطلبة. وبذلك فإن القارئ المطلع لا يبقى لديه خيار سوى الاستنتاج بأن التقصير في إدراك التبعات التي ينطوي عليها هذا الكم الكبير من البحث في اقتصاديات التعليم العالي وتمويله إنما يمثل وجهة نظر ليبرالية جديدة، إذا أخذنا في الحسبان أن مجلس التعليم الأمريكي هو من الناحية الجوهرية مشروع خاضع للإشراف. إن عشرين عاماً من تجاهل وإهمال المنح المعطاة على أساس الحاجة ليست مشكلة فحسب، بل إن من المخيف التفكير في عواقب هذا الموقف من الليبراليين الجدد، إذا أخذنا في الحسبان وجود الحالات الجديدة من عدم المساواة في الوصول (اللجنة الاستشارية الخاصة بالمساعدات المالية للطلبة 2002). لم يبق إلاّ مدافعون نادرون عن الإنصاف في أسرة البحث في السياسة.

العثور على ميزان جديد

وبينما تابع كثير من الباحثين في التعليم العالي الأساس المنطقيَّ للمحافظين الجدد بتجاهل عواقب تناقص المنح المعطاة على أساس الحاجة عند مجادلتهم بوجوب تمويل البرامج الجديدة لمساعدات الجدارة والتدخلات المبكرة (مثل كينغ 1990 آ؛ وغلاديو وسويل 1999)، فقد جرت مؤخراً بضع محاولات لإعادة تشكيل إطار المناقشة. وتوضح الأمثلة الواردة أدناه كيف حاول بعض الباحثين ملء الفراغ الذي خلقته سياسة المحافظين الجدد للسيطرة، ورد فعل الليبراليين الجدد عليها عن طريق أسرة الضغط المصلحي في واشنطن.

إن المحاولات الأخيرة لإعادة فحص تقارير المركز الوطني للإحصائيات التعليمية تكشف عن وجود علاقة بين تقليصات المنح الاتحادية المقدمة على أساس الحاجة، وزيادة انعدام تكافؤ الفرص التعليمية. وقد قامت اللجنة الاستشارية الخاصة بالمساعدات المالية للطلاب بتوثيق كون الزيادة في الأسعار الصافية التي يدفعها الطلبة ذوو الدخل المنخفض بعد عام 1980 قد خلقت مشكلة وصول: فهناك أعداد كبيرة من الطلبة المهيئين لدخول الكليات من ذوي الدخل المنخفض تنقصهم الفرصة للدوام في الكليات. ففي عام 2001 نشرت اللجنة المذكورة تقريراً بعنوان الحرمان من الاستيعاب، يجمع إحصائيات

من منشورات المركز الوطني للإحصائيات التعليمية لتوثيق طريقة تحرك الهبوط في المساعدات القائمة على أساس الحاجة بموازاة تزايد التباين في الفرص. فقد جادل التقرير بأن: «فجوة الفرص الموجودة اليوم بالنسبة للطلبة ذوي الدخل المنخفض تقف في تناقص سافر مع الازدهار الذي لا مثيل له، والذي تتمتع به أسر أمريكية كثيرة، ومع الفوائض الكبيرة في ميزانية الأمة. ومن أجل معالجة الفجوة الحالية في الفرص، ولتجنب أزمة وصول محتملة في المستقبل، يتعين على الحكومة الاتحادية أن تجدد التزام الأمة بإستراتيجية للوصول الواسع» (اللجنة الاستشارية الخاصة بالمساعدات المالية للطلبة، 2001، ص VI).

وقد جادل منتقدو هذا التقرير بأن التحسينات في التعليم K-12 لها أولوية أفضل من الاستثمار في المنح المعطاة على أساس الحاجة، وأنه إذا أدخلت تحسينات كافية على المدارس فلن تكون هناك حاجة إلى إعادة الاستثمار في المنح (فين 2001). وقد ألقى هذا النمط من الانتقاد ضوءاً على الحاجة إلى تعامل أكثر مباشرة مع الادعاءات المتصلة بالتهيئة الأكاديمية التي صدرت عن المحافظين الجدد، وأساليب الاستثمار الاتحادي المتواضع في «تشجيع التعليم ما بعد الثانوي» التي سيطرت على المؤسسة الليبرالية. أما الدراسات اللاحقة التي أجرتها اللجنة الاستشارية المختصة بالمساعدات المالية للطلبة وحلفاء هذه اللجنة، فقد ركزت على هذا السؤال: هل تم التخلي عن بعض الطلبة المتهيئين لدخول الكليات من ذوي الدخل المحدود، فحرموا من فرصتهم نتيجة الهبوط في المنح المعطاة على أساس الحاجة؟.

فقد فحصت تلك اللجنة ومستشاروها إحصائيات الدراسة الوطنية التعليمية الطولانية لعام 1988 الواردة في تقرير المركز الوطني للإحصائيات التعليمية عندما جادلوا بأن فوارق الدخل في الالتحاق بالكليات قد فسرتها التهيئة الأكاديمية (المركز الوطني للإحصائيات التعليمية 1997آ). وقد استُخْدِمَتْ في إعادات فحص تقارير هذا المركز نفسُ تعاريف التأهيل للكلية وإحصائياتها الواردة في التقرير السابق. وقد كشفت إعادة الفحص:

أن المركز الوطني للإحصائيات التعليمية يجادل لصالح تشجيع المزيد من الطلبة ذوي الدخل المنخفض على أخذ امتحانات دخول الكلية (ودفع رسومها). فكثير من الطلبة ذوي الدخل المنخفض وأبناء الطبقة الوسطى الدنيا يداومون في كليات أرخص، ولا ينطبق عليها النموذج التحليلي الذي استعمله المركز المذكور في دراسته للوصول إلى الكلية باستخدام الدراسة الوطنية التعليمية الطولانية لعام 1988. فقد دخل الامتحان 81% من مجموعة المؤهلين للكلية ذوي الدخل المنخفض، ولكن هذا التحليل يكشف أن 22% من هذه المجموعة لم يحضروا. وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من الطلبة ذوي الدخل المنخفض انطبقت عليهم المؤهلات وأخذوا امتحان الدخول، ولكنهم قرروا أنهم عاجزون عن دفع تكاليف الدوام في أي كلية. وأدى التحليل المنتظَر إلى استنتاجات مضللة عن الوصول، استنتاجات تجاهلت دور الجوانب المالية وأهملته بشكل كلي (سانت جون 2002، ص 22).

وبناء على هذا النمط من إعادة الفحص، أطلقت اللجنة الاستشارية بخصوص المساعدات المالية للطلبة كتاب **الوعود الفارغة** الذي يوثّق أن عدداً كبيراً من طلبة الكليات تم التخلي عنهم، فتخلفوا لأسباب مالية (2002). وبينت تقديراتهم أن أربعة ملايين طالب مؤهلين للكليات من ذوي الدخل المحدود والطبقة الوسطى الأدنى دخلاً عائلياً سيتم التخلي عنهم ويتخلفون في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إذا لم تحدث تحسينات في المساعدات المالية الاتحادية للطلبة على أساس الحاجة. وقد بدأت تلك الدراسات تبني أساساً منطقياً جديداً: فحتى عند أخذ التحضير الأكاديمي في الحسبان، كانت المظالم في توزيع الفرص ما تزال واضحة. إذْ إن تضاؤل المساعدات الطلابية على أساس الحاجة بعد عام 1980 قد زاد من التباينات وانعدام المساواة بين الطلبة الذين تهيؤوا للكلية من ذوي الدخل المنخفض والدخل العالي.

المسوغات وبحوث السياسة

تبين هذه الأمثلة الحديثة أنه يجب على الباحثين في السياسة أن يكافحوا العقائد السياسية إن كانوا يريدون توليد دراساتٍ تقدم معلومات لتطوير السياسة بصورة واعية.

غير أن هذه الأمثلة تكشف أيضاً عن مشكلة أساسية. فالبحث الذي يقوم المركز الوطني للإحصائيات التعليمية ومجلس التعليم الأمريكي واللجنة الاستشارية بخصوص مساعدة الطلبة المالية بتوزيعه بصورة نموذجية على صناع السياسة يختلف عن البحث في قضايا السياسة الذي ينشر في المجلات الأكاديمية. فبينما يمكن تلخيص البحث الأكاديمي في تقارير السياسة، فإن هذه التقارير كثيراً ما تكون مركبةً سياسياً لتأييد مواقف جماعات مصلحية قوية، وهذا نمط يساعد على تفسير سبب وجود نزاع ساخط بين البحث وبين السياسة (هيرن 1993).

غير أن من الخطأ الاكتفاء بمجرد إجازة إساءة استخدام البحث بدون التفكير الانتقادي بالتبعات الضمنية لذلك. وإن المراجعة الواردة أعلاه تبين استخداماً مختلفاً لنظرية البحث في السياسة. ففي الأجيال السابقة كان صناع السياسة كثيراً ما يستخدمون الأسس المنطقية الاقتصادية الشائعة المقبولة مثل نظرية رأس المال البشري لعقلنة برامج اتحادية جديدة (سلوتر 1991). ومع تفكيك هذه البرامج القديمة والسياسات التمويلية، فإن من المهم تطوير طرق لاختبار الافتراضات الواردة في العقلنات الجديدة المستخدمة في المجادلة لتفكيك برامج المساعدات وتخفيض الدعم للكليات العامة. وبطريقة ما، وكجزء من العملية السياسية، فإننا بحاجة إلى تطوير أرضية مشتركة جديدة يمكن استخدامها لإعادة بناء الإستراتيجيات المالية بطرق تتغلب على إساءة استعمال البحث.

إن حجتي الجدلية تقوم على أساس الأمل بأن يكون من الممكن بناء توافق جديد في الآراء. وهذا موضوع قد نوقش في المقدمة (سانت جون وبارسونز، الفصل الأول). غير أن هناك مسافة أخرى يتعين قطعها، كما هو مبين في المراجعة أعلاه، قبل إمكانية تحقيق هذا الحلم التقدمي الجديد. فمن أجل خلق أرضية مشتركة جديدة، من الضروري الحفر أعمق في الأسس المنطقية المستخدمة في الحجج الجدلية السياسية بشأن التمويل في التعليم العالي.

إعادة التفكير في دور النظرية في بحوث سياسة التعليم

إذا قبل المرء الحجة القائلة إن تطوير السياسة عملية سياسية، فعندئذٍ يصبح من السهل بمعنىً مّا تفسير ميل كثير من الباحثين في السياسة إلى إعادة تفسير البحث الأكاديمي لدعم الأسس المنطقية السياسية. غير أنه لا يزال من غير السهل قبول هذا التطبيق. ففكرة وجود مصلحة عامة ينبغي أن يعترف بها الساسة والباحثون معاً لا تزال فكرة آسرة مسيطرة، حتى ولو كان هذا الهدف يبدو مراوغاً وبعيداً عن التحقق. وتقدم الفصول في هذا المجلد نقطة مناسبة للاطلاع على الحاجة إلى أساس منطقي جديد، ولكنها لا تحل المشكلة.

ومن الواضح أن هناك الآن عملية تدريجية تجري في مجال تمويل التعليم العالي (سانت جون وبولصن 2001). وقد أضافت فصول هذا المجلد شيئاً كثيراً إلى التفكير النقدي في الأسس المنطقية للسياسة، ولكن مهمة خلق أرضية مشتركة جديدة لا تزال بعيدة عن الاكتمال. فالمؤسسات العامة تبني حججاً جديدة للتمويل تجتذب مصالح محددة. وقد وصف هوسلر عملية رفع تأثير المساعدات الطلابية في الجامعات العامة استجابةً للأولويات الجديدة (الفصل الثامن). وقد وصفت ترااميل الأساس المنطقي الجديد للتنمية الاقتصادية الذي استخدم للمجادلة لصالح تمويل البحوث في إحدى الولايات (الفصل التاسع). ووصف فارمر كيفية إعادة تركيب المنطق المستخدم كحجة لصالح التعليم عن بعد للتعامل مع الحقائق الاقتصادية لتمويل التعليم العالي (الفصل العاشر). غير أن قراءة وثيقة ومتمعنة لهذه الفصول تكشف أن هذه تعديلات هامشية لحجج سياسة قائمة منذ زمن طويل، ولكنها لا ترقى إلى حد تقديم أساس منطقي جديد لسياسة التمويل العام. فهناك مشكلة نظرية كامنة تحت مناقشات السياسة بشأن التمويل. فإذا كانت النظرية الاقتصادية لم تعد أساساً مناسباً لسياسة التمويل العام، مع وجود محاولات لتفكيك البرامج وصيغ التمويل المركبة على أساس الافتراضات التقدمية القديمة، فما هي النظريات التي يجب الاعتماد على معلوماتها، لتعزيز إعادة التفكير في الأسس المنطقية للسياسة؟

وعند أخذ الطبيعة السياسية للسياسة العامة في الحسبان، فإن من المهم جداً استخدام النظرية السياسية في إعادة صياغة الإستراتيجيات المالية، ولا سيما النظرية التي تعالج مبادئ العدالة الكامنة تحت الديمقراطيات الغربية. فالجوانب الاقتصادية كثيراً ما تبدو محايدة سياسياً، ولكن الأسس المنطقية التي يطورها الاقتصاديون كثيراً ما تكون سياسية بقدر الحجج التي تطورها معظم المجموعات الأخرى. وسأعيد النظر في النظريات السياسية، والاقتصادية والتعليمية بهدف اقتراح أساس جديد للتفكير في سياسة التمويل.

نظرية العدالة

تقدم نظرية العدالة عند جون راولز (1971، 2001) نقطة بداية لاقتراح إطار جديد للبحث في سياسة التعليم العالي. وبينما تعرضت هذه النظرية للنقد، لأنها لا تنظر بشكل تام في الحقوق الأساسية بطرق تتمشى مع العدالة والقضايا الاقتصادية في البلدان النامية (نوسباوم 1999؛ وسين 1999)، ولكنها تصلح أساساً للتفكير النقدي في السياسة في الديمقراطيات الغربية، بما فيها الولايات المتحدة. ويميز راولز مبدأين:

آ: لكل شخص الحق نفسه غير القابل للإبطال في خطة مناسبة لحريات أساسية متساوية؛ وهي خطة تنسجم مع نفس خطة الحريات للجميع.

ب: إن التباينات الاجتماعية والاقتصادية يجب أن تلبي شرطين: فأولاً يجب أن تتصل بمكاتب ومناصب مفتوحة للجميع بشروط منصفة من الفرص المتكافئة؛ وثانياً: يجب أن يكون في هذه التباينات أكبر فائدة لأكثر أفراد المجتمع حرماناً (مبدأ التفاوت) (2001، ص 42).

وتتصل هذه المبادئ مباشرة بالمناقشات الحالية حول الجوانب المالية للتعليم العالي (سانت جون 2003). فالحجج حول الإعداد الأكاديمي تتصل بالخطط المتعلقة بالحقوق الأساسية، مع تركيز على طبيعة متطلبات التعليم في مدرسة ثانوية. وعلى عكس ذلك، فإن المناقشة في ما إذا كان الطلبة الذين تهيؤوا للكلية قد حصلوا على فرصة متساوية

هي مناقشة متصلة بمبدأ التفاوت. أما حجج المحافظين الجدد حول الإعداد الأكاديمي فقد أبعدت الانتباه عن الإنصاف الذي كان هو الأساس الأصلي لخلق برامج المساعدات الاتحادية للطلبة على أساس الحاجة. وبالتركيز على الإجراءات المتصلة بالمبدأين يمكن تحديد القضايا ذات الصلة.

غير أننا إذا كنا سننظر إلى التعليم الكافي والجيد النوعية بكونه حقاً أساسياً، وإلى تكافؤ فرص الدوام في الكلية بكونها حقاً في الإنصاف متصلاً بمبدأ التوزيع، فإننا سنحتاج عندئذٍ إلى التفكير في دور فرض الضرائب. ويقدم «مبدأ للتوفيرات العادلة» عند راولز أساساً لإعادة التفكير في دور دعم دافع الضرائب. فهو يجادل بأن الدعم الضريبي عبر الأجيال يقدم وسيلة للتعزيز عبر الأجيال. غير أن الإنصاف يبقى أولوية: «إن مبدأ الادخارات المنصفة يصمد عبر الأجيال، بينما يصمد مبدأ التفاوت ضمن الأجيال. فالادخار الحقيقي مطلوب فقط لأسباب العدالة: أي لإيجاد الشروط المطلوبة لإقامة تركيب أساسي عادل والحفاظ عليه مع مرور الزمن» (2001، ص 159).

إن فرض الضرائب، حسبما يرى راولز، يمثل الطريقة الأولية التي تستخدمها الديمقراطيات للادخارات المنصفة والدعم عبر الأجيال. فحسب هذه الفلسفة الأخلاقية المقبولة على نطاق واسع، فإن تكافؤ الفرص (أي مبدأ التوزيع) يجب أن يحتفظ بالأولوية في استخدام دولارات الضرائب، حتى عندما تكون الكفاءة (أو التكلفة المخفضة للضرائب) أولوية عامة. ففي العقدين الأخيرين من القرن العشرين كانت الحكومة الاتحادية تشجع الادخارات وبرامج الائتمان الضريبي على حساب المساعدات الطلابية أولوياتٍ في التمويل العام (كنغ 1999ب؛ سانت جون 2003)، وهذا نمط يناقض مباشرة مبدأ الادخارات المنصفة والتوزيع المبينة خطوطه الأساسية أعلاه. إن تحقيق تكاليف أقل لدافع الضرائب قد يكون أولوية عند بعض الخبراء في تمويل التعليم العالي، ولكن الطلبة من أبناء الأسر ذات الدخل المنخفض يجب أن لا يتعرضوا لحرمان مفرط بسبب سياسات تنفذ لتخفيض تكاليف دافعي الضرائب (سانت جون 2003).

وهكذا فإن نظرية راولز تقدم الأساس الأخلاقي والفلسفي لإعادة التفكير في سياسة التعليم العالي، وهو أساس يتغلب على قيود النظرية الاقتصادية والأسس المنطقية للمحافظين الجدد المستخدمة الآن في تمويل التعليم العالي. وقد يكون من الضروري النظر في قضايا الكفاءة ما دامت أولويات المحافظين لأغلبية الناخبين في هذا الجيل، ولكن من الممكن التسامح مع تجاهل الإنصاف، باسم الكفاءة.

النظرية الاقتصادية والبحوث

إن الأسس المنطقية الاقتصادية مفحوصة بطريقة مناسبة ضمن نظرية قائمة على أساس العدالة، بدلاً من معاملتها كأسس منطقية تؤيد حججاً سياسية مختلفة. فنظرية العدالة المعادة التركيب تقدم طريقة للتفكير في البحث والنظرية في اقتصاديات التعليم:

- إن نظرية حقوق التعليم الأساسية (أي المبدأ آ عند راولز)، بما في ذلك محتوى تعليم K-12 ونوعيته، هي قضية في الإصلاح التعليمي لها تبعات ينطوي عليها البحث في التعليم والاقتصاد. غير أن الحقوق الأساسية يجب أن لا تعطى أولوية على الفرص المتكافئة (أي مبدأ التوزيع).
- إن التوزيع المنصف للموارد لدعم الفرص التعليمية المتكافئة، وخاصة في مجال تسجيل الطلبة المؤهلين أكاديمياً في الكليات، يجب أن يكون مركزياً في بحث السياسة، بما في ذلك البحث في اقتصاديات التعليم ومطالب الطلبة.
- إن الكفاءة في استخدام الموارد الضرورية لتقديم تعليم K-12 والتعليم العالي بطرق منسجمة مع مبدأ التفاوت (أي الفرص المتكافئة) ومبدأ الادخارات العادلة (أي اهتمامات هذا الجيل ومخاوفه بشأن التكاليف الضريبية) تبقى قضية مهمة. إذْ إن التركيز على الكفاءة في استعمال دولارات الضرائب يجعل من الممكن فصل مناقشة الخصخصة عن مطالب خيارات الكلفة المنخفضة.

- إن استعداد دافعي الضرائب لدعم التعليم العالي يؤثر على الرسوم الدراسية وعلى طبيعة حقوق التعليم الأساسية، بما في ذلك نوعية الإعداد في مدارس K-12 والوصول إلى الكليات. فالإعداد الأكاديمي والقدرة على الدفع كلاهما يؤثر على الاستيعاب.

إن النظرية الاقتصادية والبحوث تدعم باستمرار الادعاء بأن تحصيل التعليم العالي يحسن مكتسبات الفرد (بولصن 2001 آ، 2001 ب؛ وسانت جون وبولصن 2001)، وهذا استنتاج يدعم الاستثمار الفردي والعام في التعليم العالي. غير أنه في الوقت الذي يزعم فيه بعض الاقتصاديين بأن الأولوية يجب إعطاؤها لإعداد K-12 (مثل بيشوب 1992، 2002)، فإن مثل هذا التكهن يفشل بصورةٍ عامة في البحث في النظرية الاجتماعية المتصلة بالاتصاف، والنظرية التعليمية المتصلة بالإعداد والتهيئة. ولذا فإن الوصول إلى التعليم العالي هو حق أساسي له علاقة بقرارات الاستثمار ضمن الأجيال وعبرها على حد سواء.

ومن الناحية التاريخية، كان الاقتصاديون مهتمين وقلقين حول الإنصاف في تمويل التعليم العالي. فهناك أساس بحثي سليم للادعاء بأن الطلبة ذوي الدخل المحدود أكثر تحسساً للأسعار من غالبية الطلبة (هيلر 1997؛ سانت جون 2003). غير أن مسوغ الأسعار الصافية (Net Price) لا يصمد جيداً في السياسة (هانسن 1983؛ وكين 1995)، وخاصة عند تطبيقه على المساعدة الطلابية القائمة على أساس الحاجة. وإن تحليل أثر التغييرات في التمويل العام لكل أنماط المساعدات الطلابية –المبنية على أساس الحاجة والموجهة توجهاً خاصاً (مثل فوائد المنتسبين القدامى)– يظهر بأن التغيير في التسجيل لا يضاهي التغييرات في التمويل العام (سانت جون 1994 – 2003). ولذا فإن هناك أساساً سليماً لاستخدام النظرية الاقتصادية والبحث لتقويم أثر التخفيضات في المساعدات الطلابية والزيادة في الأسعار. غير أن مسوغ السعر الصافي قد ثبت أنه حشو مكرر بلا فائدة: صحيح أن الطلبة يستجيبون للأسعار الصافية. ومع ذلك فإن التغييرات في أحد جوانب السعر الصافي (مثل المنح الاتحادية) يمكن إثبات عدم تأثيرها على الالتحاق (هانسن1993؛ وكين 1995) إلاّ عندما يتم النظر في تأثيرات الأنماط المختلفة للتكاليف وحالات الدعم (سانت جون 2003).

إن دولارات الضرائب تستخدم لدعم المؤسسات العامة، والكليات، والطلبة، والأبحاث الداعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد أوضحت الفصول السابقة أن الأسس المنطقية للاستثمار العام بكل أشكاله الثلاثة آخذة في التغيير لتصبح أكثر دقة واستهدافاً. فبعد عام 1980 تناقصت بالفعل تكاليف دافعي الضرائب للتعليم العالي (أي مجموع مبالغ الدعم للطلبة والمؤسسات) حسب تقديراتها بموجب الإنفاق على كل طالب مسجل في النظام الوطني للتعليم العالي (سانت جون 2003). وبينما عادت تكاليف دافعي الضرائب للارتفاع مرة أخرى عام 1990، فإن دولارات الضرائب المصروفة على كل طالب مسجل للدوام بتفرغ كامل كانت في عام 2000 لا تزال أقل مما كانت عليه عام 1980 (سانت جون 2003). وتوضح هذه الاتجاهات بأن تكاليف دافع الضرائب يجب أن تصبح جزءاً متكاملاً من خطاب سياسة تمويل التعليم العالي، وخصوصاً، لأن حجج المحافظين حول تكاليف التعليم العالي والتخفيضات في معدلات الضرائب إنما هي أقنعة لإخفاء قلق أعمق من معدلات الضرائب.

إن كلفة الدوام في الكلية، وهي قضية تثير اهتماماً وقلقاً لعوائل الطلبة الذين هم في سن دخول الكلية، معقدة بسياسة الخصخصة. فلم يقتصر الأمر على حدوث تحول في مسألة مَنْ يدفع تكاليف الكلية، من دافعي الضرائب إلى الطلبة وأسرهم فيما بين عامي 1980 و2000، ولكن ظهر أيضاً نوع جديد من عدم المساواة نتيجةً لطريقة تطبيق الخصخصة. ولسوء الحظ، فإننا نفتقر إلى أساس عام ومشترك لمناقشة تكاليف الكلية برغم عشرات السنين من البحث الاقتصادي في هذا الموضوع. وإن نظرة أكثر دقة في تكاليف الكلية فيما يتعلق بقضايا العدالة المبنية خطوطها الرئيسية أعلاه قد تساعد على توضيح مناقشة السياسة هذه. فمن الواضح أن هناك حاجة إلى مزيد من التحاليل للمردودات العامة والخاصة للاستثمار العام في التعليم العالي.

النظرية الاجتماعية

إن النظرية الاجتماعية والبحث لهما أهمية حساسة أيضاً في بناء تفهم جديد للدور العام في تمويل الدعم العالي، وخاصة عندما تؤخذ في الحسبان المنشورات الرسمية التي

تركز على دور ثقافة الوالدين (تشوي 2002). إن الترابط بين ثقافة الوالدين والالتحاق في الكلية لا يعني أن السياسة العامة لا تستطيع أن تؤثر على الالتحاق بالكلية. وإن تفكيك تشابك كيفية تأثير تغيرات السياسة على أنماط الالتحاق يتطلب فهماً للنظرية الاجتماعية أفضل مما تم عرضه في هذه الدراسات التطبيقية الأخيرة للسياسة (مثل تشوي 2002؛ المركز الوطني للإحصائيات التعليمية، 1997 آ).

ولقد ركزت النظرية الاجتماعية زمناً طويلاً على رفع المستوى عبر الأجيال، وهو مفهوم يتكامل مع نظرية العدالة. وتركز النظريات السائدة في المجرى العام على تأثير دخل العائلة وثقافة الوالدين كمؤشرين على الطبقة الاجتماعية، ولكن هذه النظريات تعترف أيضاً بأن الإنجاز التعليمي وقوىً أخرى تؤثر على التحصيل عبر الأجيال (اليكساندر وإيكلاند 1974، 1977، 1978؛ وبلو ودنكان 1967). وتلقي نظرية التكاثر الاجتماعي ضوءاً على بعض الطرق التي يتم بها استنساخ المؤسسات التعليمية والاجتماعية للطبقة الاجتماعية (بيرغر 2000، ومكدونو 1997)، ولكن هذه النظرية تلقي الضوء كذلك على احتمال رفع المستوى عبر الأجيال. والواقع أن كلا النظريتين تشيران إلى أن الجوانب المالية يمكن أن تلعب دوراً مسهلاً لرفع المستوى عبر الأجيال إذا كانت الموارد كافية ومناسبة، أو دوراً تثبيطياً إذا لم يكن الدعم المالي كافياً (سانت جون وموسوبا 2002).

إن تحليلات برنامج باحثي القرن الحادي والعشرين بولاية إنديانا قد كشفت أن نهجاً شاملاً للتدخل المبكر الذي يجمع بين التشجيع والمساعدة الكافية يمكنه التغلب على بعض الحواجز الاجتماعية المعيقة للوصول. وإن تحليلاً جرى مؤخراً لحشد من الطلبة، بمتابعتهم من مدارسهم المتوسطة إلى عامهم الأول في الكلية، قد كشف أن التشجيع يزيد فرص إعداد الطلبة للكليات، وأن مساعدات المنح لها تأثير كبير ومباشر على التسجيل (سانت جون وموسوبا وشركاؤهما 2002). كما أن تحليل متابعة لاحق للطلبة البيض والسود قد أشار إلى: (1) أن ثقافة الوالدين مرتبطة بالالتحاق البيض في إنديانا، ولكن ليس بالالتحاق الأمريكيين الأفارقة، و(2) أن مساعدات المنح الطلابية لها تأثير على التحاق الأمريكيين الأفارقة أكبر من تأثيرها على التحاق البيض (سانت جون وموسوبا 2002).

وثانياً هناك دراسة أجريت مؤخراً لتطلعات ما بعد الدراسة الثانوية في ولاية واشنطن تقدم مزيداً من الرؤية المعمقة لتأثير ثقافة الوالدين في الولايات التي فيها منح مساعدات كافية. وفي دراسة لطلبة الثانوية في تاكوما بولاية واشنطن، اكتشف هيرشمان ولي (2002) أنه بالنسبة لطلبة الثانويات البيض، كان لثقافة الوالدين تأثير كبير ومباشر على تطلعات الدوام في كلية السنوات الأربع، ولكن هذا العنصر المتغير لم يكن مهماً بالنسبة لطلبة الثانويات الأمريكيين الأفارقة. فقد استطاعت واشنطن أن تتدبر أمر تقديم منح ولاية كافية (سانت جون 1999)، وهكذا يظهر أن البيئة المالية قد مكنت المزيد من طلبة الأقليات أن يتطلعوا إلى الدوام في كليات السنوات الأربع.

إن هذه التحاليل بمجموعها توضح أن مساعدات المنح الكافية يمكنها التغلب على الحواجز الاجتماعية المعرقلة للوصول. وفي حالة ولاية إنديانا، هناك أيضاً استثمار كبير للولاية في تشجيع مرحلة ما بعد الدراسة الثانوية عن طريق برنامج زمالات القرن الحادي والعشرين. فبدون المساعدة الكافية، فإن من المشكوك فيه أن يُحدِثَ التشجيعُ فرقاً كبيراً في تعزيز الإعداد للكلية والوصول، عندما نأخذ في الحسبان أن كثيراً من الطلبة المؤهلين للكلية من ذوي الدخل المنخفض حالياً يفتقرون إلى الوصول المالي (سانت جون 2003).

البحث في السياسة التعليمية

وقد أكد البحث التعليمي أيضا الإحصائيات المترابطة في التفكير النظري السليم في تأثير قرارات السياسة على الكليات وطلابها. فقد كان هناك اتجاه لفصل علاجات السياسة عن الإحصائيات المترابطة، وهذه مغالطة منطقية منغرسة في كثير من تقارير السياسة التي تركز على الإعداد الأكاديمي (المركز الوطني للإحصائيات التعليمية 1997 آ، 1997 ب؛ وبيلافين وكين 1990).

وينبغي أن لا يكون هناك سبب للدهشة والتعجب من كون الطلبة الذين يأخذون دورات رياضيات أكثر تقدماً هم أكثر احتمالاً لأن يلتحقوا بالكليات (مثل المركز الوطني للإحصائيات التعليمية 1997 آ؛ وبيلافين وكين 1990)، ولكن هذا الترابط قد لا يكون

طارئاً عرضّياً. فالواقع أن الطلبة المتطلعين للذهاب إلى الكلية هم الأكثر احتمالاً لأخذ دورات متقدمة. وهذه حقيقة تناقص المنطق العَرَضيّ لهذه التقارير الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك فإن مثل هذا الترابط لا يعني سياسة تتطلب المزيد من دورات الرياضيات المتقدمة، لأن التخرج من الثانويات سيؤثر على المزيد من الطلبة لإعداد أنفسهم للكلية، أو سيقنع المزيد من خريجي الثانويات للالتحاق بالكليات. فبعد كل شيء فإن هناك احتمالاً معادلاً لذلك في أن تتمكن المتطلبات الأشد صرامة من إقناع مزيد من الطلبة التاركين للدراسة، أو أن لا يكون لها تأثير يذكر على الإعداد والتهيئة والالتحاق (سواء أكانت تلك المتطلبات اختبارات تخّرج عالية المراهنات أو إلزاماً بأخذ دورات رياضيات متقدمة من أجل التخرج من الثانويات) (جاكوب 2001، ومانسيت ووشبيرن 2000).

إن الباحثين بحاجة إلى النظر في عواقب تنفيذ متطلبات أكثر تشدداً وصرامة. فقد كان هناك عقدان من إصلاحات الامتياز الجديدة. وقد حان الوقت للنظر في طريقة خدمة هذه الإصلاحات لمدارس المدن الحضرية (ميرون وسانت جون 2003)، والنظر فيما إذا كانت الإصلاحات المدفوعة بالمقاييس الموحدة قد حسنت معدلات التخرج من الثانويات والتسجيل في الكليات. فالبحث الذي يختبر ما إذا كانت السياسات الإصلاحية قد تركت عواقبها المقصودة هو بحث حساس الأهمية. ولسوء الحظ، فإن الأمر لم يقتصر على استخدام إحصائيات الترابط لإعلان مزاعم مزيفة عن الإعداد الأكاديمي، بل إنها قد استخدمت أيضاً لإرباك دور النواحي المالية في الوصول إلى الكليات (اللجنة الاستشارية بخصوص المساعدات المالية للطلبة 2002؛ وسانت جون 2002).

وعن طريق تقويم أثار الإصلاحات التعليمية، يمكن رفع مستوى المناقشة حول الوصول إلى الكليات والتمويل العام. ومن المهم أن يكون لدى صناع السياسة معلومات عن آثار الإصلاحات التعليمية، تماماً كما هو مهم أن تكون لديهم معلومات عن تأثيرات أسعار الكليات والمساعدات الطلابية. فمثل هذه المعلومات يمكن أن تعزز تطوير السياسة.

تحدٍ جديد للباحثين وصناع السياسة

وهكذا، فإن نظرية العدالة -التي تتغذى بالمعلومات من البحوث والنظرية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية- يمكن أن تؤطر جيلاً جديداً من السياسات في مجال تمويل

التعليم العالي وإصلاحه. غير أن من النقاط الشديدة الأهمية أن ينتقل باحثو السياسة وصنّاعها من المطالب الواسعة المبنية على دراسة جانب واحد من المشكلة إلى تقويم عواقب السياسات التي تم تنفيذها بالفعل. فمن المهم تقويم العواقب -المقصودة وغير المقصودة- للسياسات القائمة الآن، إن كنا سنحدد نهجاً جديدة قابلة للتشغيل في مجال التمويل العام وإصلاح التعليم العالي في المستقبل. وعلى وجه الدقة، فإن من المهم موازنة ثلاث قضايا في تقويم سياسات التعليم والتمويل وتنقيحها وصقلها.

- **طبيعة الحق الأساسي في التعليم**: هل تؤدي الإصلاحات التعليمية إلى تحسين فرص تخرج الطلبة من المدارس الثانوية وإعدادهم للالتحاق بالكليات؟.
- جوانب الإنصاف في تمويل الكليات: هل يقدم الجمع بين الأسعار والمساعدات فرصاً وفيرة للطلبة ذوي الدخل المحدود المهيئين للالتحاق بالكليات؟
- جانب الكفاءة في الإصلاح المالي والتعليمي: هل دولارات الضرائب مستثمرة بطرق تُحَسِّن التحصيل التعليمي والمردود الاقتصادي لاستثمار دافع الضرائب إلى أقصى حد مثالي؟.

إن الخصخصة، وتوحيد المقاييس والإخضاع للمساءلة هي إستراتيجيات مستخدمة لتحسين التعليم وإعادة تركيز السياسة العامة على الاستخدام الكفء لدولارات الضرائب (فين 1990؛ وبيج 2003)، ولكن هذه الأسس المنطقية تتجاهل الإنصاف تجاهلاً كلياً. وعن طريق موازنة الجوانب الثلاثة لسياسة التعليم -وهي الحق الأساسي، والإنصاف، والكفاءة- وتقويم كيفية تأثير السياسات على توازن هذه الاهتمامات، قد يصبح من الممكن اتخاذ قرارات أفضل في السياسة. فليس في بحوث السياسة حول التعليم والتمويل العام هدف أعلى من تأطير التحاليل، بحيث تغذي بمعلوماتها المصلحة العامة بطرق منصفة وعادلة.

التصارع مع الجانب السياسي من بحوث السياسة

هناك ثلاث خطوات ضرورية لتوليد بحوث في السياسة يمكنها تقديم المعلومات لصناع السياسة في النهج الأكثر توازناً في سياسات التعليم والتمويل العام، وهي (1)

إدراك وجود مطالب وادعاءات متشعبة ومختلفة في السياسات ومردوداتها؛ (2) تصميم دراسات تختبر هذه الادعاءات المختلفة، مع التركيز على بناء فهم متوازن لدور السياسة العامة؛ و(3) تقديم معلومات تسهل المناقشات في الحقوق الأساسية، والإنصاف، والكفاءة، بدلاً من حصر التفسيرات في أولوية وحيدة.

إدراك الادعاءات المختلفة

على مدى العقود القليلة الماضية، سيطرت عقائد المحافظين الجدد والليبراليين الجدد على البحوث التعليمية. فيجادل فريق المحافظين الجدد لصالح تخفيض الدعم العام للتعليم العالي، وزيادة التركيز على الإعداد الأكاديمي في المدارس الثانوية، وتطبيق التعليم العالي عن بعد، واستخدام المعايير والمقاييس والإخضاع للمساءلة لضمان تحقيق المصلحة العامة. أما حجة الليبراليين الجدد فتعمل على حدود الموقف السائد للمحافظين الجدد، ببناء الأسس المنطقية لتمويل برامج جديدة تصمد أمام انتقادات المحافظين الجدد.

وكان موقف الليبراليين القديم يجادل بأن هناك حاجة للاستثمار العام في مدارس جيدة النوعية، وبأن الاستثمار في التعليم العالي يعزز التنمية الاقتصادية، وبأن الحرية الأكاديمية جوهرية لتعليم جيد النوعية. ولكن هذا الأساس المنطقي العام تراجع لتحل محله سلسلة جديدة من الحجج لصالح التمويل على مدى العقود القليلة الماضية. غير أن هذه الحجج الجديدة تقوم إلى حد كبير على أساس إحصائيات الترابط وتفشل في بحث تأثير قرارات السياسة. إن أخذ دورات صعبة مترابطة مع التخرج من الثانويات والالتحاق بالكليات. وترتبط الأسعار الصافية مع احتمالات الالتحاق، وخاصة بالنسبة للطلبة ذوي الدخل المنخفض. ولكن مثل هذه الترابطات الإحصائية لا معنى لها بالنسبة للسياسة إلا إذا كانت هناك أسباب وجيهة وراء تلك الترابطات، أسباب قائمة على أسس نظرية وعملية تجريبية.

ومن المهم تقويم ما إذا كانت السياسات العامة تؤثر على التحصيل والمنجزات التعليمية (الحق الأساسي)، وعلى الإنصاف وفرص الحصول على التعليم، وعلى الكفاءة

في استخدام دولارات الضرائب. ولذا يتعين على صناع السياسة والباحثين أن يطرحوا أسئلة تقويمية مثل:

- هل أدى تطبيق الإصلاحات التعليمية (مثل المقاييس والمستويات التعليمية، والاختبارات ذات المراهنات العالية و/ أو زيادة متطلبات التخرج) إلى تحسين نوعية المردودات التعليمية عند قياسها بالمعايير الموحدة (الإنجاز) والتحصيل لدى المجموعات المتنوعة (الإنصاف)؟
- مع هبوط المنح الاتحادية، هل تكفي منح الولايات لتحسين معدلات الذهاب إلى الكليات؟ وهل مبدأ الأجور العالية – المساعدات العالية أكثر كفاءة من أجور التعليم المنخفضة؟
- هل أدى هبوط المنح المعطاة على أساس الحاجة إلى تأثير ضارّ على تكافؤ الفرص؟ وعلى وجه الدقة، هل تقوم إستراتيجيات الخصخصة -تخفيض حالات الدعم العام للكليات وطلبتها ذوي الدخل المنخفض- بتغذية نظام للاستيعاب يميز بشكل غير منصف ضد الطلبة المهيئين للكليات من الأسر ذات الدخل المنخفض؟

إن مثل هذه المسائل التقويمية يجب أن يعالجها الباحثون في السياسة إذا كان لنا أي أمل في العثور على أرضية مشتركة جديدة. فبعد أكثر من عشرين عاماً من السياسات الجديدة الهادفة إلى تحسين مردودات التعليم وتخفيض تكاليف دافع الضرائب في مجال التعليم العالي، حان الوقت لتقويم عواقب هذه السياسات. فالادعاءات الجديدة والقديمة في السياسة يجب تقويمها بطرق تغذي بالمعلومات جيلاً جديداً من سياسات التعليم والتمويل. وإن ارتكاز السياسة على إحصائيات الترابط المولدة بنماذج معقدة لا يجيب على الأسئلة الأساسية حول عواقب السياسات الجديدة التي تفكك برامج عامة قائمة منذ زمن طويل. فيجب على صناع السياسة والباحثين فيها أن يتحركوا إلى ما بعد الترابط إلى مجال تقويم السياسة، الذي يبدأ بالتفكير الانتقادي في المطالب والادعاءات العقائدية التي أثرت على السياسات الحالية والماضية.

استعمال إطار متوازن

لقد كانت هناك مرحلة طويلة ثابتة ومتصلة من الاستثمار العام في نظام K – 12 للتعليم العالي عبر الولايات فيما بين عامي 1880 و1980. وكانت هناك أيضاً أرضية مشتركة مقبولة بصورة عامة في التعليم والتمويل العام. غير أن الافتراضات التقدمية التي كانت توجه ذلك القرن من الاستثمار العام الآخذ في التنامي –من 1880 إلى 1980– قد تساقطت. وفي هذه المرحلة الجديدة، فإن طرق التحليل المعقدة قد استخدمت للتغاضي عما هو واضح ولتقديم مطالب وادعاءات غير مجربة بشأن توجهات السياسة الجديدة. غير أن من الممكن تقويم آثار هذه السياسات الجديدة حسب شروطهم نفسها إذا أخذنا في الحسبان ماهية قصد المحافظين الجدد أثناء النظر أيضا في العواقب غير المقصودة لسياساتهم، وتضاؤل تكافؤ الفرص التي تم تجاهلها أكثر من عشرين عاماً.

فقد أكدت سياسات المحافظين الجدد على إعادة تحديد طبيعة الحق الأساسي في التعليم والمصلحة العامة في الاستخدام المناسب لدولارات الضرائب. وهذان الأمران من القضايا المشروعة الجديرة بالنظر في تطوير السياسة. وقد كانت هناك مكاسب متواضعة في الكفاءة، ومكاسب في معدلات الكليات منذ عام 1980 (سانت جون 2003). غير أن من الواضح بشكل كبير أن عشرين عاماً من تجاهل الإنصاف كانت كلفتها كبيرة : نقص طفيف في معدلات التخرج من الثانويات، وتباين متزايد في معدلات التحاق الطلبة ذوي الدخل المنخفض في الكليات بالمقارنة مع الطلبة ذوي الدخل العالي (سانت جون 2003).

إن اعتبارات الإنصاف هذه تستحق الانتباه. ولكن هذا لا يقلل أهمية مكاسب الكفاءة برغم تواضعها. فإذا كان هناك هدف مشترك لتوسيع الوصول، فيجب علينا أن نعثر على وسائل قديرةً أكثر للتمويل العام للتعليم العالي. فالخصخصة –أي جعل الطلبة يدفعون حصة أكبر من كلفة الكليات العامة وتشجيع المزيد من الطلبة على الدوام في الكليات الخاصة– قد حسنت كفاءة دافع الضرائب في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، ولكن الإنصاف تناقص، لأن المنح المعطاة على أساس الحاجة لم تكن كافية. فقد اتضح أن الحفاظ على مِنَحٍ معطاةٍ على أساس الحاجة في الولايات له أهمية أكثر حساسية أثناء

مرحلة الخصخصة هذه (سانت جون 1999؛ وسانت جون، وهو، ووبير 2002؛ وسانت جون، وموسوبا، وشركاؤهما 2002). فالمكاسب في كفاءة دافع الضرائب، مشفوعة بتناقص الإنصاف، تظهر كفاءات مزيفة بدلاً من أي تحسينات فعالية حقيقية في فعالية الكلفة (سانت جون 1994).

والمكاسب في جودة نوعية التعليم مهمة أيضاً، ولكن حان الوقت لتقويم كفاءة هذا الجيل الجديد من سياسات التعليم، مع استخدام أطر تقويم جادة وخاضعة لتفكير عميق. فمن الواضح أن مدارس المدن الحضرية لم تستفد من معظم سياسات الإصلاح التعليمية منذ عام 1980 (ميرون وسانت جون 2003). ومن الواضح أن هناك حاجة للمزيد من بحوث التقويم التي تركز على تأثيرات المستويات والمقاييس، ومتطلبات التخرج واختبارات التخرج العالية الرهان، وهكذا دواليك.

إن الإطار المحدد أعلاه يقدم نقطة انطلاق لنهج أكثر توازناً لتقويم السياسات العامة في مجال تمويل التعليم والتعليم العالي، ولكنه لا يجيب على الأسئلة الكثيرة المعلقة عن مسارات السياسة التي ظل الاختيار يقع عليها باستمرار على مدى السنوات العشرين الماضية. فعلى باحثي السياسة واجب إلزامي باستخدام نهج متوازن لتزويد صناع السياسة بمعلومات متوازنة، بما في ذلك بحوث تأخذ في الاعتبار الإنصاف، ومعه الكفاءة والامتياز وهذا الواجب أخلاقي ومتصل بقواعد السلوك الأساسية في المجتمع الديمقراطي.

تقديم المعلومات للعامة ولصناع السياسة

إن التعليم في الولايات المتحدة في حالة بائسة، ولكن ليس للأسباب التي يعتنقها المحافظون الجدد. وإن وجود مكاسب متواضعة في جودة نوعية التعليم في بعض الأماكن المحلية نتيجة للإصلاحات التعليمية على مدى العقدين الماضيين هو حقيقة تستحق الاعتراف بها. كما أن مكاسب الكفاءة في الثمانينيات جديرة بالملاحظة (سانت جون 2003). غير أن سياسة التعليم والإصلاح المالي الأعلى يتحركان بسرعة على مسارات جديدة ظلت غير مفحوصة إلى حد كبير. وقد نجمت عنها مظالم جديدة. وبعد عشرين عاماً، لقد حان الوقت لإعادة التفكير في اتجاه الإصلاح التعليمي والتمويل

العام للتعليم العالي.

فلسنا في مرحلة خصخصة متسارعة فحسب، بل إن مزيداً من التحرك في هذا الاتجاه قد يصبح ضرورياً إذا أرادت أمريكا توسيع الوصول إلى التعليم العالي بدون زيادة كبيرة في الضرائب. وهذا يعني زيادة أجور التعليم. ففي العقد الماضي تم تنفيذ برامج ائتمان ضريبي موجهة لتخفيف العبء عن كاهل الطبقة المتوسطة، ولكن تزايد انعدام المساواة بالنسبة للطلبة المؤهلين للكليات من ذوي الدخل المحدود تم تجاهله. فالباحثون وصناع السياسة بحاجة إلى النظر في الإنصاف، ومعه تأثيرات الخصخصة على الكفاءة.

وقد استُخْدِمَتْ فكرةُ الإخضاع للمساءلة لشن حرب ضد المؤسسة التعليمية الليبرالية على مدى السنوات العشرين الماضية. ومن المهم تقويم مدى التحسن الذي أحدثته عشرون عاماً من الإصلاح في جودة نوعية التعليم الذي تلقاه الطلبة. كما أن من الجوهري تقويم تأثيرات هذه الإصلاحات في الإنصاف. فمثل هذه الدراسات مهمة للتعليم العالي، وذلك لسببين هما: (1) إن الدراسات التي تركز على تأثير الإصلاحات المدرسية الحديثة جوهرية في إضفاء المعلومات على الحديث عن الإعداد الأكاديمي؛ و(2) إن التعليم العالي يواجه دفعاً مماثلاً نحو أنظمة إخضاع للمساءلة. ولذا فإن البحث في عواقب المقاييس والمساءلة يقدم معلومات لجهود الضغط المصلحي في التعليم العالي، وكذلك لتطوير أنظمة المساءلة في الولايات إذا كانت ملزمة في عملية إعادة الإقرار الاحقه بـ **لقانون التعليم العالي.**

وأخيراً فإن الإنصاف والتنوع جديران بالانتباه بسبب سياسات المحافظين الجدد التي تحاول تفكيك العمل الإيجابي وتحويل تركيز إلغاء الفصل إلى الكليات السوداء تاريخياً (براون، وبتلر، ودوناهو، الفصل السادس؛ وكونراد وويرتس، الفصل الرابع). ومن المؤكد أن التأثيرات على الإنصاف التي تحدثها تخفيضات منح الطلاب المعطاة على أساس الحاجة، ومتطلبات التعليم المتزايدة تستحق الانتباه للأسباب المحددة أعلاه. غير أنه عند أخذ التاريخ الحديث لعدم المساواة في الحسبان، فإن من السابق لأوانه تفكيك سياسات العمل الإيجابي. فنحن لا نزال نعاني من بقايا آثار الفصل والعزل العنصري القائم فعلاً بشكل شرعي أو غير شرعي في التعليم العالي. ومن الواضح أنه يجب إعطاء انتباه أكبر لقضايا الإنصاف لكونها جزءاً من نهج أكثر توازناً إزاء سياسة التعليم العالي في الولايات المتحدة.

الحواشي

(1) إن أسئلة الدراسة الوطنية التعليمية الطولانية لعام 1988 عن طلبات الانتساب للكليات قد طُرِحَت أثناء السنة الدراسية الأخيرة، مما يعني أن الطلبة الذين أجابوا عليها بالإيجاب كانوا قد تقدموا للكليات التي تتطلب أن تتلقى طلباً متقدماً سلفاً. وإن كثيراً من المؤسسات الأقل نزوعاً للانتقاء لا تطلب من الطلبة أن يقدموا طلبات انتسابهم سلفاً.

(2) إن قسماً لاحقاً من هذا الفصل يقدم إعادة فحص للتحاليل التي أبلغ عنها المركز الوطني للإحصائيات التعليمية (1997 آ) ليوضح بأنه نظراً للافتراضات التفسيرية، فإن المركز قد تجاهل دور الجوانب المالية بشكل منهجي في تعزيز الفرص التعليمية في الولايات المتحدة. وهذه مفارقة محزنة، لأن هدف تعزيز الفرص التعليمية يبقى من مقاصد المساعدة المالية الاتحادية للطلبة، وهو الشكل الأولي الأساسي من الاستثمار الاتحادي في التعليم العالي.

(3) تتزايد إمكانية تمييز موقف ليبرالي جديد في أدبيات السياسة. وعندما نلقي نظرة نقدية على الأدبيات، يتضح لنا موقف ليبرالي جديد عندما يجادل محللو السياسة لصالح تمويل برامج جديدة، بينما يلتزمون الصمت عن حالات عدم المساواة التي تخلقها الاقتطاعات من المنح المعطاة على أساس الحاجة.

المراجع

اللجنة الاستشارية الخاصة بالمساعدات المالية للطلبة 2001: **الحرمان من الوصول: إعادة التزام الأمة بتكافؤ الفرص التعليمية** (واشنطن – مقاطعة كولومبيا): المؤلف.

اللجنة الاستشارية الخاصة بالمساعدات المالية للطلبة 2002: **وعود فارغة: أسطورة الوصول إلى الكليات في أمريكية** (واشنطن – مقاطعة كولومبيا): المؤلف.

ك. ل آليكساندر وب.ك. إيكلاند 1974: «الفوارق الجنسية في عملية التحصيل العلمي» مجلة **أمريكان سوشيولوجيكال ريفيو**، المجلد 39، العدد (5): ص 668 – 682

ك. ل أليكساندر وب. ك. إيكلاند 1977: «سياق الثانويات وانتقائية الكليات: القيود المؤسساتية في تصنيف المراتب التعليمية» مجلة **سوشال فورسز (القوى الاجتماعية**، المجلد 56، العدد (1): ص 166-188.

ك. ل. أليكساندر وب. ك. إيكلاند 1978: «عمليات التحصيل الأساسية»: استنساخ وتمديد، 1999، مجلة **سوشيولوجي أوف إديوكيشن**، المجلد 48، العدد (4) ص 457 – 495.

ج. ب. بيرغر: «التحسين المثالي لرأس المال، والتكاثر الاجتماعي، وصمود الطلبة الجدد: منظور اجتماعي» في كتاب: **إعادة معالجة لغز تسرب الطلبة**، تحرير ج. م. براكستون (ناشفيل – تينسي: مطبعة جامعة فاندربليت).

ج. هـ. بيشوب 1992: «لماذا يحتاج طلبة أمريكية حوافز ليتعلموا» مجلة **إديوكيشنال ليدرشيب (القيادة التعليمية)**، المجلد 49، العدد (6): ص 15 – 18.

ج. هـ. بيشوب 2002: «تقويم استشرافي لسياسة برنامج منح الجدارة في ميتشغان، في مؤتمر أخذ المساءلة في الحسبان: تقويم السياسات»، مدرسة كيندي للحكومة، جامعة هارفارد، 10 و11 حزيران/ يونيو 2002.

ب. بلوو. د. دانكان 1967: **الهيكل المهني الأمريكي** (نيويورك: وايلي).

س. ب.تشوي 2002: **الوصول والصمود: استنتاجات من بحوث طولية حول الطلبة** (واشنطن – مقاطعة كولومبيا: مجلس التعليم الأمريكي).

ك. آ. فين الأصغر 1990: «أكبر الإصلاحات كلها»، مجلة **في دلتا كابان**، المجلد 71، العدد (8) (كانون الثاني/ يناير): ص 584 – 592.

ك. آ. فين الأصغر 2001: «الكلية ليست للجميع»، مجلة **الولايات المتحدة اليوم**، المجلد 21 (شباط/ فبراير) 14 A.

ر. و. فوجيل 2000: **اليقظة العظيمة الرابعة ومستقبل المساواة** (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو).

ل. آ. غلاديوو. س. سويل: «المساعدة المالية لا تكفي: تحسين حظوظ طلبة الأقليات وذوي الدخل المنخفض»، في كتاب: **تمويل التعليم العالي: كيف يعمل وكيف يتغير**، تحرير ج. ي. كنغ، ص 177 – 197 (كونيكتيكوت، مطبعة أوريكس).

و. ل. هانسن 1983: «تأثير المساعدات المالية للطلبة على الوصول»، في كتاب: **الأزمة في التعليم العالي**، تحرير ج. فرومكين (نيويورك: أكاديمية العلوم السياسية)

ج. ك هيرن 1993: «مفارقة النمو في المساعدة الاتحادية لطلبة الكليات: 1965-1990»، في كتاب : **التعليم العالي: كتيب عن النظرية والبحث**، المجلد التاسع، تحرير ج. ك. سمارت، ص 94 – 153 (نيويورك: مطبعة آغاثون).

ج. ك. هيرن 2001: «خاتمة لمفارقة النمو في المساعدة الاتحادية لطلبة الكليات: 1965– 1990»، في كتاب: **تمويل التعليم العالي: النظرية، والبحث والسياسة، والتطبيق**، تحرير م. ب. بولصن وج.ك. سمارت، ص 316 – 320 (نيويورك: مطبعة آغاثون).

د. ي. هيلر 1997: «استجابة الطلبة للأسعار في التعليم العالي: استيفاء لدراسة ليزلي وبرينكمان»، **مجلة التعليم العالي**، المجلد 68، العدد (6)، ص 624 –659.

ك. هيرشمان وج. ك. لي 2002: **عدم المساواة العنصرية والعرقية في التحصيل العلمي في الولايات المتحدة**، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مؤسسة جاكوبز في «التنوعات العرقية في حالات الاستمرار والانقطاع في الملامح والاضطرابات النفسية» 24-26 تشرين الأول/ أكتوبر 2002 (زيوريخ – سويسرا).

ج. آ. جاكسون وج. ب. وذرسبي 1975: «الطلب الفردي على التعليم العالي»، **مجلة التعليم العالي**، المجلد 46، العدد (6): ص 623-652.

ب. آ. جاكوب 2001: «هل تزداد الصعوبة؟ تأثير الامتحانات الإجبارية للتخرج من الثانويات على تحصيل الطلبة ومعدلات ترك الدراسة»، مجلة **تقويم التعليم وتحليل السياسة**، المجلد 23، العدد(2) ص 99-122.

ت. ج. كين 1995: **ارتفاع أجور تدريس الكليات ودخولها: ما هو مدى تعزيز الدعم العام للوصول إلى الكليات؟** ورقة عمل في السلسلة رقم 5146، (كمبردج – ماساشوسيتس: المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية).

ج. آ. كنغ 1999 آ «الخاتمة»، في كتاب: **تمويل التعليم في الكلية: كيف يعمل وكيف يتغير؟**، تحرير ج. آ. كنغ، ص 177 – 197 (فينكس – أريزونا: مطبعة أوريكس).

ج.آ. كنغ 1999 ب: **تمويل التعليم في الكلية: كيف يعمل وكيف يتغير؟** (فينيكس – أريزونا: مطبعة أوريكس).

ج. آ. كنغ 2002: **خيارات حساسة الأهمية: كيف تؤثر قرارات الطلبة المالية على نجاحهم الأكاديمي** (واشنطن – مقاطعة كولومبيا : مجلس التعليم الأمريكي).

ل. ل. ليزلي وب. ت. برينكمان 1988: **القيمة الاقتصادية للتعليم العالي** (نيويورك: مجلس التعليم الأمريكي ومكملان).

ج. مانسيت وس. ووشبيرن 2002: «الإنصاف عبر المساءلة؟ فرض حد أدنى من الكفاءة في امتحانات التخرج من الثانويات للطلبة ذوي الإعاقات في التعلم»، مجلة **البحوث والتطبيقات في إعاقات التعلم** المجلد 15، العدد (3): ص 160 – 167.

ب. م. مكدونو 1997: **اختيار الكليات: كيف تقوم الطبقة الاجتماعية والمدارس بتركيب الفرص** (أولباني: مطبعة جامعة ولاية نيويورك).

م. س.مكفيرسون 1978: «الطلب على التعليم العالي»، في كتاب: **السياسة العامة والتعليم العالي الخاص**، تحرير د. و. برينمان وك. ي. فين الأصغر (واشنطن – مقاطعة كولومبيا: مؤسسة بروكينغز).

ل. ف. ميرون وآ. ب. سانت جون (محرران)2003: **إعادة تفسير إصلاح المدارس الحضرية: هل فشلت المدارس الحضرية؟ أم هل خذلت حركةُ المدارسَ الحضرية؟** (أولباني: مطبعة جامعة ولاية نيويورك).

المركز الوطني للإحصائيات التعليمية 1996: **الدراسة الوطنية التعليمية الطولانية 1988-1994: تقرير وصفي ملخص، مع مقالة عن الوصول والاختيار في مرحلة التعليم ما بعد الثانوي**، المركز الوطني للإحصائيات التعليمية، ص 96-175 (واشنطن – مقاطعة كولومبيا): المؤلف.

المركز الوطني للإحصائيات التعليمية 1997 آ: **وصول خريجي الثانويات لعام 1992 إلى التعليم ما بعد الثانوي**، المركز الوطني للإحصائيات التعليمية ص 98-105، بقلم لوراج. هورن، مسؤولة المشروع: س. دنيس كارول (واشنطن – مقاطعة كولومبيا): المؤلف.

المركز الوطني للإحصائيات التعليمية 1997 ب : **مواجهة العقبات : تعرض الطلبة للمخاطر، والطريق إلى التعليم العالي**، المركز الوطني للإحصائيات التعليمية، ص 98-094 بقلم لورا ج. هورن مسؤولة المشروع: س. دنيس كارول (واشنطن – مقاطعة كولومبيا): المؤلف.

المركز الوطني للإحصائيات التعليمية، 2000 **رسم خريطة الطريق: طريق الجيل الجديد في مسار الرياضيات، تخطيط الإستراتيجيات وسياق الدعم**، المركز الوطني للإحصائيات التعليمية 2000 - ص 153. بقلم لورا هورن وآن ماري نونيز. ومسؤول المشروع: لاري بابيت (واشنطن – مقاطعة كولومبيا): المؤلف.

م. ك. نوسباوم 1999: **الجنس والعدالة الاجتماعية** (أكسفورد – المملكة المتحدة: مطبعة جامعة أكسفورد).

ر. م. بيج 2003: «زيادة الإنفاق ليست هي الجواب»، مجلة **الولايات المتحدة اليوم**، 10 كانون الثاني/ يناير.

م. ب. بولصن 2001 آ: «اقتصاديات رأس المال البشري والاستثمار في التعليم العالي»، في كتاب: **تمويل التعليم العالي: النظرية، والبحوث، والسياسة، والتطبيق**، تحرير م. ب. بولصن وج. ك. سمارت، ص 55 – 94 (نيويورك: مطبعة آغاثون).

م. ب. بولصن 2001 ب: «اقتصاديات القطاع العام: طبيعة السياسة العامة في تمويل التعليم العالي»، في كتاب: **تمويل التعليم العالي: النظرية، والبحوث، والسياسة، والتطبيق**، تحرير م. ب. بولصن وج. ك. سمارت، ص 95 – 132 (نيويورك: مطبعة آغاثون).

س.هـ. بيلافين وم. ب. كين 1990: **تغيير الفوارق: عوامل زيادة الوصول إلى الكليات** (نيويورك: مجلس الكلية).

ج. راولز 1971: **نظرية للعدالة** (كمبريدج – ماساشوستس، مطبعة بلكناب، مطبعة جامعة هارفارد).

ج. راولز 2001 **العدالة كونها إنصافاً: إعادة صياغة**، تحرير آ. كيلي (كمبريدج – ماساشوسيتس، مطبعة بلكناب ومطبعة جامعة هارفارد).

آ. ب. سانت جون 1994: **الأسعار، والإنتاجية، والاستثمار: تقويم الإستراتيجيات المالية في التعليم العالي**. تقرير ASHE – ERIC للتعليم العالي رقم 3 (واشنطن – مقاطعة كولومبيا: جامعة جورج واشنطن، مدرسة التعليم والتنمية البشرية).

آ. ب. سانت جون 1999: تقويم برامج منح الولايات: دراسة حالة برنامج منح واشنطن، مجلة **بحوث في التعليم العالي** المجلد 40، العدد (2): ص 149 - 170.

آ. ب. سانت جون 2002: **تحدي الوصول: إعادة التفكير في أسباب عدم المساواة الجديد**، تقرير قضايا الوصول # 1.- 2002 (بلومنغتون – إنديانا: مركز إنديانا للسياسة التعليمية).

آ. ب. سانت جون 2003: **إعادة تمويل حلم الكلية: تكافؤ الفرص والعدالة لدافعي الضرائب** (بالتيمور: مطبعة جامعة جونز هوبكنز).

آ. ب. سانت جون، وآ. ب. س. هو وج. ويبر 2002: «سياسة الولايات والقدرة على دفع كلفة التعليم العالي: تأثير منح الولايات على الصمود في إنديانا»، مجلة **بحوث في التعليم العالي**، المجلد 42، العدد(4) ص 401 – 428.

آ. ب. سانت جون وج. د. موسوبا 2002: «الوصول الأكاديمي وتكافؤ الفرص: إعادة التفكير في أسس السياسة الخاصة بالتنويع»، في كتاب: **الإنصاف والوصول في التعليم العالي: تغيير تعريف الفرصة التعليمية**، المجلد 18، **قراءات في المساواة التعليمية**، تحرير م. ك. براون، ص 171-192 (نيويورك: مطبعة AMS).

آ. ب. سانت جون، وج. د. موسوبا، وآ. ب. سيمونز، وس.غ. تشونغ، وج. شميدت وس. ي. ج. بنغ 2002: **مواجهة تحدي الوصول: فحص برنامج إنديانا لباحثي القرن الحادي والعشرين**، قدمت للاجتماع السنوي لرابطة دراسة التعليم العالي في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، في ساكرامنتو – كاليفورنيا.

آ. ب. سانت جون، وم. ب. بولصن 2001 : تمويل التعليم العالي: المعاني الضمنية بالنسبة للنظرية، والبحث، والسياسة، والتطبيق، في كتاب: **تمويل التعليم العالي: النظرية، والبحث، والسياسة، والتطبيق**، تحرير م. ب. بولصن وج. ك. سمارت (نيويورك: مطبعة آغاثون).

آ. صن 1999: التنمية كونها حرية (نيويورك: مطبعة أنكور).

س. آ. سلوتر: «العقيدة» الرسمية «للتعليم العالي: مفارقات وتضاربات»، في كتاب: **الثقافة والعقيدة في التعليم العالي: تقديم جدول أعمال نقدي، تحرير وج. تيرني (نيويورك: برايجر)**.